باستثمارات 38 مليون دولار

مصر والصين توقعان عقد مشروع لتصنيع الأجهزة الكهربائية

وقعت مصر والصين أمس الخميس عقد مشروع بين شركة (هايسنس مصر) المتخصصة في تصنيع الاجهزة الكهربائية والمطور الصناعي الصيني (تيدا – مصر) بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بإجمالي استثمارات 38 مليون دولار أمريكي.

وذكر مجلس الوزراء المصري في بيان ان المشروع سيقام بالشراكة مع شركة (إف.بي.بي.تك) الإماراتية على مساحة 110 آلاف متر مربع بطاقة إنتاجية تبلغ 2ر5 مليون وحدة داخل منطقة السخنة الصناعية.

ونقل البيان عن رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وليد جمال الدين قوله إن توقيع العقد يأتي اتساقا مع التزام (اقتصادية قناة السويس) بتحقيق مستهدفات الدولة في دعم الصادرات المصرية لتصل إلى 100 مليار دولار بحلول 2030 من خلال التعاون مع أكبر العلامات التجارية في العالم والتي تسعى لتوسيع أنشطتها بالأسواق العالمية والإقليمية.

جانب من توقيع العقود

وأضاف جمال الدين أن موقع المنطقة الاقتصادية الاستراتيجي في قلب مبادرة (الحزام والطريق) يمثل نقطة الالتقاء بين الصين ومختلف الأسواق العالمية.

وذكر ان الشراكة مع الاستثمارات الصينية اسفرت عن شراكات وتحالفات جديدة بما يؤكد أن (اقتصادية قناة السويس) أصبحت "الوجهة المثلى للتعاون الاقتصادي الدولي" موضحا أن جهود توطين الصناعة وخفض الفاتورة الاستيرادية لها "الأولوية" في خطة جذب الاستثمارات.

ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى إنتاج أجهزة التليفزيون وأجهزة التسجيل الصوتية والشاشات لتوجيهها بنسبة 30 في المئة للسوق المحلي و70 في المئة لمختلف دول العالم بأوروبا وشمال وشرق إفريقيا والشرق الأوسط.

بغدادي: توقعات بنمو سوق السيارات في الإمارات إلى 58 مليار درهم في 2030

أعلنت العربية للسيارات، الموزع الحصري لسيارات نيسان وإنفينيتي ورينو في دبي والشارقة والإمارات الشمالية، عن دورها الأساسي في تعزيز نمو قطاع السيارات من خلال مبادراتها وشراكاتها الاستراتيجية، حيث تشير توقعات السوق إلى فرص نمو كبيرة متوقعة في هذا المجال، ما يرفع قيمة سوق السيارات في دولة الإمارات إلى 58 مليار درهم بحلول عام 2030.

ويواصل قطاع السيارات في دولة الإمارات الحفاظ على موقعه الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث من المتوقع أن تصل الإيرادات المتوقعة في سوق التنقل إلى 24 مليار درهم إماراتي في عام 2024.

وقال حسام بغدادي، المدير التنفيذي الأول للعربية للسيارات: "لقد أثبتت الشراكات الاستراتيجية أهميتها المحورية في مجال السيارات، خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتبر ثاني أكبر سوق للسيارات في دول مجلس التعاون الخليجي، وتشير التوقعات إلى زيادة كبيرة في الإيرادات بحلول عام 2030، ما يبرز الإمكانات الكبيرة التي يمكن أن تحققها هذه الشراكات على مختلف الأصعدة، سواء كانت متعلقة بالاستدامة أو التكنولوجيا أو السلامة أو تعزيز رضا العملاء."

حسام بغدادي

أهمية الشراكات

وتعكس الشراكة الإستراتيجية التي أبرمتها العربية للسيارات مع موفري خدمات الدفع الميسرة مثل "تابي" التي تمنح العملاء فرصة شراء المنتجات والدفع لاحقاً، التزامها بتوفير المرونة المالية للعملاء. ويؤكد ذلك الفهم العميق لرغبات عملائها المتنامية في الحصول على خدمات شخصية وقابلة للتكيف، مع الحفاظ في الوقت ذاته على معايير الخدمة والثقة العامة.

وأوضح حسام قائلاً: "لقد شهدنا تضاعف عدد عملاء خدمات ما بعد البيع الذين يستخدمون خدمة "تابي" في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023. يعكس هذا التزامنا بتوفير خيارات خدمة مخصصة وقابلة للتكيف، لتلبية الاحتياجات المتطورة لعملائنا في دولة الإمارات. نحن فخورون بالإقبال الكبير على هذه الميزة، حيث سجلنا زيادة بنسبة 87% في اعتمادها، ما يُظهر تفاعل عملائنا الإيجابي مع هذا الخيار المرن."

وأضاف: "تلعب الشراكات في قطاع السيارات بدولة الإمارات دوراً محورياً في تحقيق الابتكار والتطور المستمر. تساعدنا هذه الشراكات على تجاوز الحدود التقليدية وتقديم حلول مخصصة تلبي احتياجات عملائنا. في ظل السوق المرنة التي تدعمها البيئة الاقتصادية الإيجابية في دولة الإمارات والمجتمع المحلي، يُعد التعاون بين مختلف الجهات محركا لتحقيق تقدم مستدام ومتجدد في قطاع السيارات."

السلامة والراحة

وتعتبر السلامة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لمشتري السيارات، وتحظى هذه القيم بأولوية قصوى في دولة الإمارات، حيث تشتهر الدولة بالتزامها بأعلى معايير السلامة على الطرق، وتحتل المركز الخامس عالمياً، والأول عربياً في جودة الطرق وفقاً لتقرير مؤشر التنمية والسياحة لعام 2024 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ما يؤكد تفاني الدولة في الحفاظ على الطرق الآمنة ويعكس طموحها للارتقاء بها من خلال تبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص.

وشدد حسام: "لقد نجحنا من خلال تعاوننا مع هيئة الطرق والمواصلات بدبي في تحقيق معدل استجابة مذهل بنسبة 93% لتحديثات الخدمة الاستباقية لسيارات نيسان في جميع أنحاء الدولة، وهي أعلى نسبة في الشرق الأوسط، ما يؤكد التزامنا القوي بضمان السلامة لصالح عملائنا."

تسعى العربية للسيارات إلى تحقيق أعلى مستويات السلاسة في خدماتها من خلال الشراكات الاستراتيجية مثل تعاونها مع شركة "سالك". هذه الشراكة تتيح تزويد جميع طرازات السيارات ببطاقات "سالك" المثبتة مسبقاً، كما تتضمن شراكاتها إمكانية إجراء فحوصات تجديد الملكية السنوية للمركبات المسجلة في أي إمارة. يبرز هذا التعاون التزام العربية للسيارات بتعزيز رضا العملاء من خلال تقديم عملية سلسة وخدمات متكاملة، مما يضمن تجربة خالية من المتاعب وكفاءة عالية في الإجراءات الإدارية.

في هذا السياق، أكد حسام قائلاً: "على مدار العام الماضي، قمنا بتنفيذ مبادرات توحيد الخدمات، منها التعاون مع شرطة الشارقة وشرطة دبي، مستفيدين من الخبرات التكميلية لتقديم حلول تتجاوز توقعات العملاء المميزين. يعكس هذا الالتزام التام للشركة بتلبية أعلى معايير رعاية العملاء. كما تساهم أنظمتنا الشاملة لما بعد البيع، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، في تعزيز رسائل التوعية وتعزيز تجربة العملاء، وذلك في إطار تحقيق أهداف مجتمعية متكاملة."

تشكيل مستقبل قطاع السيارات في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الشراكات الإستراتيجية واختتم حسام حديثه قائلاً: "يعتمد مستقبل قطاع السيارات على تبني ثقافة تعاونية. فمن خلال تكوين شراكات استراتيجية، يمكننا تطوير خدمات مخصصة ومحسنة للعملاء، وتحسين عمليات الصيانة، وتقديم برامج تأمين ودعم مبتكرة. وتعمل هذه الجهود التعاونية على تعزيز ولاء العملاء، وتضع أيضاً معايير جديدة للتميز في القطاع."

وبينما تستعرض العربية للسيارات ومجموعة عبد الواحد الرستماني مسيرتهما الحافلة وآفاقهما المستقبلية، تتضح أهمية الشراكات الاستراتيجية الهادفة وأثرها البارز في تعزيز النمو المستدام وتحقيق التميز في خدمة العملاء. ومن خلال هذه الشراكات الاستراتيجية المؤثرة، ستتمكنان من تشكيل مستقبل أكثر أماناً وراحة واتصالا لعملائهما في جميع أنحاء العالم. وسيتم ذلك بالتوازي مع قدرتهما على التنبؤ الدقيق باحتياجات المستهلكين والعمل على تلبيتها بشكل استباقي، وذلك بهدف البقاء في صدارة هذا المجال الديناميكي.

في ظل مخاوف من تقلبات الأسواق

«إيه بي إم كابيتال»: انتعاش النفط والدولار وأداء ضعيف للذهب

مارك بوسار

أغلقت مؤشرات الأسهم في وول ستريت على انخفاض الأربعاء 7 أغسطس، عقب جلسة متقلبة تلتها حالة من الارتفاع في الأسواق الأوروبية والآسيوية سرعان ما فقدت زخمها وسط المخاوف المستمرة من التقلبات السوقية الأخيرة.

انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 القياسي، الذي افتتح على ارتفاع، ليشهد تراجعاً في منتصف الجلسة وتسارع الانخفاض بعد مزاد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات. وأغلق المؤشر عند مستوى 5199.50 نقطة، منخفضاً بمقدار 40.53 نقطة أو بنسبة 0.77 %.

كما تراجع متوسط داو جونز الصناعي بنسبة 0.60 % أو 234.21 نقطة ليصل إلى 38763.45 نقطة. في حين انخفض مؤشر ناسداك المركب بنسبة 1.05 % أو 171.05 نقطة ليصل إلى 16195.81 نقطة.

وارتفع عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات بمقدار 7 نقاط أساس ليصل إلى 3.958 %، مقارنة بـ 3.888 % في نهاية يوم الثلاثاء.

الأسواق الأوروبية

كما أوضح مارك بوسار، رئيس قسم إدارة المخاطر في شركة «إيه بي إم كابيتال» أن الأسهم في أوروبا، تعافت من أدنى مستوى لها منذ ستة أشهر سجلته في الجلسة السابقة، مدعومة بالانتعاش في الأسواق الآسيوية وتقارير أرباح الشركات الإيجابية.

وقد ارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي الشامل بنسبة 0.29 % خلال التداول، بعد أن سجل أكبر هبوط له على مدار ثلاثة أيام منذ يونيو 2022. وعلى الرغم من إغلاقه تحت مستوى 500 نقطة ليومين متتاليين، إلا أنه استقر.

وارتفع مؤشر داكس الألماني بنسبة 0.22 %، كما زاد مؤشر فوتسي 100 البريطاني بنسبة 0.24 %، بينما انخفض مؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 0.23 %.

الأسواق الآسيوية:

وسعت أسواق الأسهم الآسيوية مكاسبها يوم الأربعاء، مدفوعة بارتداد آخر لمؤشر نيكي، حيث اتخذ بنك اليابان موقفا حذرا بشكل مفاجئ بشأن رفع أسعار الفائدة وسط تقلبات السوق، مما أدى إلى تراجع حاد في قيمة الين.

جاء ارتفاع مؤشر نيكي بنسبة 1.2 % بعد الارتفاع القوي الذي سجله يوم الثلاثاء بنسبة 10 %، مما يشير إلى استعادة المستثمرين الثقة بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته السوق مؤخرا. وكان المؤشر قد تراجع بنسبة 13 % يوم الاثنين.

ارتفع مؤشر إم إس سي آي الأوسع لأسهم آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء اليابان) بنسبة 1.7 %. كما ارتفعت الأسهم الكورية الجنوبية بنسبة 1.7 %، بينما قفزت الأسهم التايوانية بنسبة 3.8 %.

ارتفع مؤشر الأسهم القيادية في الصين بنسبة 0.1 %، بينما ارتفع مؤشر هانج سينج في هونج كونج بنسبة 1.3 % بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع الواردات الصينية في يوليو بنسبة 7.2 % على أساس سنوي، متجاوزة التوقعات، مما يشير إلى تحسن الطلب المحلي، على الرغم من تباطؤ نمو الصادرات.

السلع

ارتفعت أسعار النفط الخام يوم الأربعاء، مدعومة بانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية واستمرار تعافي الأسهم من الهبوط العالمي الذي أدى إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية.

سجل خام غرب تكساس الوسيط لشهر سبتمبر ارتفاعاً قدره 2.03 دولار، أو 2.8 %، ليغلق عند 75.23 دولاراً للبرميل على بورصة نيويورك التجارية.

ارتفع خام برنت تسليم أكتوبر، وهو المعيار العالمي، بمقدار 1.85 دولار، أو 2.4 %، ليغلق عند 78.33 دولاراً للبرميل في بورصة إ نتر كو نتيننتا ل إكستشينج للعقود الآجلة الأوروبية.

وفي بورصة نيويورك التجارية، ارتفع سعر البنزين تسليم سبتمبر بنسبة 1.3 % ليغلق عند 2.3573 دولاراً للجالون، بينما قفز سبتمبر بنسبة 2.6 % إلى 2.3556 دولاراً للجالون.

وفي سياق منفصل ارتفع الغاز الطبيعي تسليم سبتمبر بنسبة 5.1 % إلى 2.112 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ومن جانب آخر تراجعت أسعار الذهب يوم الأربعاء مع ارتفاع الدولار الأمريكي وعوائد سندات الخزانة، على الرغم من ارتفاع الرهانات على خفض أسعار الفائدة الأمريكية في سبتمبر وزيادة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي دعمت المعدن الثمين.

حيث استقر الذهب الفوري عند 2388.16 دولار للأونصة، بعد أن ارتفع بنسبة تصل إلى 0.7 % في وقت سابق من الجلسة.

العملات

شهد الدولار الأمريكي ارتفاعاً طفيفاً يوم الأربعاء، في حين هبط الين الياباني بشكل حاد. جاء ذلك بعد أن حاول بنك اليابان تخفيف حدة التقلبات السوقية بالإشارة إلى عدم رفع أسعار الفائدة في الوقت الراهن.

وقد ارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، بنسبة 0.3 % إلى 103.037، مبتعداً أكثر عن أدنى مستوى له في سبعة أشهر المسجل يوم الاثنين.

وانخفض زوج العملات اليورو/الدولار بنسبة 0.1 % إلى 1.0918، متراجعاً عن أعلى مستوى له في سبعة أشهر عند 1.1009 مع ارتفاع الدولار.

وارتفع زوج الجنيه الإسترليني/الدولار بنسبة 0.2 % إلى 1.2708، إلا أنه ظل قريباً من أدنى مستوى له في خمسة أسابيع المسجل في الجلسة السابقة.

كما ارتفع زوج الدولار/الين بنسبة 2.2 % إلى 147.47، حيث تراجع الين بشكل ملحوظ بعد أن خفض مسؤولون في بنك اليابان من توقعات رفع أسعار الفائدة.

«شمال الزور» تحقق 4.5 ملايين دينار أرباحا صافية خلال النصف الأول

أعلنت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه تحقيق 5ر4 مليون دينار كويتي (نحو 7ر13 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية في النصف الأول من 2024 بتراجع نسبته 6ر29 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وأرجعت الشركة في إفصاح منشور على الموقع الالكتروني للبورصة أمس الخميس التراجع في صافي أرباحها إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية الناتج عن صيانة أحد توربينات الغاز بالمحطة.

وأسست الشركة العام 2013 وأدرجت في البورصة العام 2020 ويبلغ رأسمالها 110 ملايين دينار (نحو 5ر335 مليون دولار) وتعمل في بناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية (المرحلة الاولى).